

في هذا العدد

التاريخ يعيد نفسه للدكتور مصطفى دبارة

إستئناف العمل بمنظومة المنح المالية و آخر التقارير ورشة عمل المصارف الإسلامية

دراسات وبحوث

لقاء مع السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي

السادة المواطنين الكرام

إنطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين . والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي . ودون الإضرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه .. يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :
mediaoffice@cbl.gov.ly
من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم .. وعاشت ليبيا حرة ..

مصارفنا .. ضمير الملكية

الافتتاحية



المشرف العام

مصارفنا .. ضمير الملكية .. نحن جميعاً أصحاب الوطن الذين يتطلعون صغبرهم قبل كبيرهم السير به قدماً نحو بناء جديد يتسع للجميع . ويستوعب الجميع في إطار شامل شعاره (الوطن للجميع .. والتنمية للجميع .. والرخاء للجميع) .

لقد عانى شعبنا فترة قاسية بكل معنى الكلمة . انهارت فيها أحلامه في عيش كرم مثل بقية الشعوب التي لها نفس الظروف والامكانيات ولكن أبت أنانية الإنسان وحب التسلسل وغرور الكبرياء والتكبر إلا أن جعل من الخير شراً مستظيلاً . ومن النعمة نقمة . شعارها الظلم والفهر والخوف . ومقدار مازاد هذا التكبر . كان الغليان بالمقابل ينمو في القلوب . وكان بركان الغضب يقفص بصوت يهز كل أركان الجسد صارخاً في أعماق النفس التي أبت إلا أن تكون حرة . حان وقت الحمم التي لا تبقى ولا تذر . وهكذا انطلق بركان الغضب كاسحاً كل آثار الماضي البغيض الذي رزح على كاهله أربعة عقود ونيف .

مصارفنا .. أموالنا .. خيراتها .. مستقبل أبنائنا . كيف نريدها أن تكون؟ وما هو المستقبل الذي نرجوه لها؟ وكيف يتسنى لنا معرفة ذلك؟ هل فقدت سنون الظلام وغياب المعرفة هاجساً لأزال يتردد طيفه . ولن يحوه إلا واقع ملموس وتغير يمكن خسسه . ولن ينتظر الشعب بعد الآن ربحاً من الزمن ليكتشف أن إرادة التغيير لازالت تبحث عن البوصلة والأجاء . فالشعب بكل أطرافه يتطلع الآن إلى الشفافية والمصادقية والثقة التي يجب أن تعكسها بيانات دورية صادقة وتنمية واقعية ملموسة وثقة في كل الوطن شعارها البناء والتنمية المستدامة وأداتها لامركزية القرار .

إن مصارفنا وهي تخطو خطواتها الأولى نحو بناء الوطن تترك حجم المسؤولية . وتترك وتعي عمق الجرح الذي ظل يذرف أعواماً طويلاً . وتترك حجم التيه الذي فرضه فروع العصر على أبناء الوطن . ومن كل ذلك تترك أيضاً أسرة مصارفنا حجم الأموال وروح النطلع العالية المملوءة بحماس الحرية والانتظار . ما سيجعلها توظف كل حُجَيْرٍ يمكن من أجل دعم الحلم في غد أفضل ورفقه بكل جديد ومتميز في سبيل الانطلاق بمصارفنا إلى المستوى الذي يتطلع إليه أبناء شعبنا . ذلك المستوى القادر على إبراز روح العصر والقدرة على المنافسة وتقديم الخدمة في أرقى صورها وأحدث أشكالها .

لقد كان شعارنا الذي اختاره فريق العمل هو (الشفافية . المصادقية . والثقة) ولعلنا بهذا الاختيار نكون قد حكمنا على أنفسنا حكماً قاسياً . فهذا الشعار ليس كلمات جوفاء . وإنما هو رغبة الفريق أن يطرح كل شيء ويكون مسؤولاً في إطار رسالته الأخلاقية أمام الوطن والناس عن تلك الشعارات أمانةً وصدقاً .

فالشفافية تعني إطلاع أفراد الشعب بشكل واضح على التوجهات والإجراءات والسياسات التي تتخذها مصارفنا وعلى رأسها "المصرف المركزي" ذلك أن اطلاع الجمهور يعمل على دعم هذه السياسات ورفع فعاليتها . ما يخلق مزيداً من الالتزام علينا بالمتابعة والتأكد حتى نكون في مستوى المسؤولية والتواصل مع جمهورنا الكريم .

أما المصادقية هي ثبات الرسالة والالتزام بها ومواجهة الظروف بمنهجية واضحة المعالم . توضع أمامكم فيتضح لكم عبر الزمن وضوح الهدف وأسباب الخروج عنه . ما يجعل من جمهورنا الكريم "الناضى" الذي يحكم بعقله ورؤيته الصادقة . وحسه العميق في الاحساس بالتغيير وتلمسه على أرض الواقع . وخديده مدى عمق درجة المصادقية في رسالتنا عبر مصارفنا .

أما الثقة فهي منكم واليكم والتوفيق من الله العلي العظيم وأن الإنسان مهما بلغ حرصه فهو ضعيف وهزيل أمام عظمة الخالق الذي قال في محكم التنزيل . في سورة لقمان
(تِلْكَ بَآئِنُ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الْبَاطِلِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ)) .

والله الموفق



المفوضية
الوطنية العليا للانتخابات
www.hnec.ly

تخصيص حساب للمترشحين بالمئحة المالية المخصصة لهم

بناءً على طلب بعض المواطنين في التبرع بالمئحة المالية المخصصة لهم طبقاً للقانون رقم 10 لعام 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي . شرع مصرف ليبيا المركزي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لقبول تبرعات المواطنين عن طريق المصارف التجارية وذلك وفقاً للإجراءات التالية :

1 يقوم رب الأسرة اذا رغب في التبرع بالمئحة كلها أو جزء منها بملء نموذج طلب التبرع والتوقيع عليه وخديده المبلغ المراد التبرع به . ويمكن تحميل هذا النموذج من خلال الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي عبر شبكة المعلومات الدولية www.cbl.gov.ly

2 يقوم المصرف بإيداع المبلغ المطلوب للتبرع به لصالح صندوق الزكاة في حساب خاص بهذا الغرض يفتح في كافة الفروع المصرفية . ويسلم أيضاً الإيداع إلى الزبون .

3 تقوم المصارف التجارية بتجميع هذه المبالغ من الفروع التابعة لها وخويلها إلى الحساب الخاص بإدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي .

4 يقوم مصرف ليبيا المركزي بفتح حساب تحت رقم (20120217) يخصص لهذا الغرض . نوع به مبالغ التبرعات الخالصة عن طريق المصارف التجارية .

5 يقوم المصرف المركزي بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بصفة دورية بالمبالغ المودعة لديه بالحساب المخصص لهذا الغرض .

الكبير: سيتم تعديل القوانين المصرفية المعمول بها



أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد "الصادق عمر الكبير" أنه سيتم تعديل القوانين المصرفية المعمول بها خلال الحقبة السابقة بهدف دعم وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بصورة أكثر فاعلية في النمو الاقتصادي الليبي... وأوضح "الكبير" الهدف الأساسي من هذا التعديل هو دعم وإفساح المجال بصورة أكبر للقطاع الخاص بالإضافة إلى تطبيق المعايير المصرفية المعمول بها عالمياً . مؤكداً على ضرورة تقييم القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الليبية بشكل خاص ومعرفة كيفية تطويرها . بالإضافة إلى خلق الأجواء الاستثمارية المناسبة قبل دعوة المستثمرين للدخول إلى السوق المحلية... وبين محافظ مصرف ليبيا المركزي أنه "يوجد العديد من التطلعات المقدمة من المصارف العاملة حالياً في ليبيا بانتهاج نهج الصيرفة الإسلامية ونحن نعمل على وضع إطار قانوني ضمن التعديلات الجديدة التي خدت البات عمل البنوك الإسلامية . والتي تم تقديمها إلى المجلس الوطني الانتقالي للموافقة عليها".

لمحة عن الرؤية المستقبلية حول النشاط الاقتصادي في ليبيا وسياسات واستراتيجيات التنفيذ

على الرغم من الثروة النفطية التي تتمتع بها ليبيا . إلا أنها تحتل اقتصاداً أقل تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط . وذلك بفعل الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي والعمل فقط بالتوجهات أو بمعنى أدق بالتوجهات الهدامة للنظام السابق والأفكار التي كان ينادي بها . كلها جعلت من الاقتصاد الليبي اقتصاداً موجهة يخدم الأغراض التي خددها الدولة خدمة للنظام ولإغراض سياسية بعيدة كل البعد عن المفاهيم الاقتصادية أو مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . فقد فرضت قيود صارمة على التجارة الخارجية . وشاعت فيه قيود الاسعار وكثرت أشكال الدعم . وغاب القطاع الخاص بشكل شبه تام . وادى تدخل الحكومة أو النظام السابق في الاقتصاد إلى حدوث تدهور متواصل في بيئة الأعمال وانخفاض النمو الاقتصادي . وتدني مستويات المعيشة . وزيادة تعرض الاقتصاد

الليبي للصددمات الخارجية . وانهباء كافة مؤسسات الدولة وتفشي العديد من الظواهر السلبية والفساد بشتى أنواعه وانعدام الرعاية الصحية والاجتماعية الخ . كل هذه العوامل والتراكمات جعلت من ابناء هذا الوطن يجسدون ملحمة تاريخية في ثورات الشعوب على أنظمة القهر والاستبداد ونيل حريتهم . ويسطرونها بأحرف من دم ويثبتون للعالم بأنهم قادرين على تخطي كل الصعاب ولا يوجد شيء اسمه المستحيل مع وجود

السيد المحافظ يلتقي بمندوبين عن صندوق النقد الدولي



العزيمة والإرادة والإصرار . أن التحدي الكبير أمام ابناء هذا الوطن تحقيق الامن والأمان . والبدء في التخطيط لمستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة من خلال وضع الخطط والبرامج على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن تكون لهم رؤية اقتصادية شاملة عن الاقتصاد الليبي . ولعلنا في هذا المجال نشير إلى اهم المحاور والملامح الرئيسية التي يجب ان تتضمنها هذه الرؤية .

اقرأ المزيد الصفحة السادسة



مصرف ليبيا المركزي يخصص حساب موحد بفروعه لثوار الراغبين في ترجيع القيمة المالية الممنوحة لهم



خصص مصرف ليبيا المركزي رقم حساب موحد بفروعه طرابلس وبنغازي وسيها وسرت للثوار الراغبين في إرجاع القيمة المالية الممنوحة لهم استجابة لفتوى رئيس المجلس الأعلى للإفتاء فضيلة الشيخ الدكتور الصادق الغرياني " في هذا الخصوص ... ودعا مصرف ليبيا المركزي الثوار الراغبين في ذلك إلى التوجه إلى فروع المصرف المذكورة لإيداع تلك الأموال في رقم الحساب (1012103127) ... وأشار إلى أن الشيخ الغرياني سبق وأن أفتى بأنه لا يجوز شرعا لمن لم تتوفر فيه الشروط المحددة لأخذ المكافأة المقررة للثوار ومن توفرت فيه الشروط يجب عليه أن يقتصر على عدد الشهور التي التحق فيها بالثورة ...

السيد المحافظ يلتقي بمندوبين عن صندوق النقد الدولي

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي تتكون من 6 أعضاء برئاسة السيد رالف شامي رئيس قسم ورئيس بعثة مشاورات صندوق النقد الدولي مع ليبيا بزيارة ليبيا خلال الفترة 25 / 30 - ابريل 2012 لاستعراض وحث البيانات عن الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا في ضوء اعتماد الميزانية العامة لعام 2012، حيث تشمل هذه المهمة على الآتي:-

1. تحديث الإطار العام للاقتصاد الكلي وتقييم تأثير الميزانية على المتغيرات الاقتصادية في المدى المتوسط.
2. جمع البيانات لتقييم القطاع المصرفي ومدى جودة أصوله نتيجة الأحداث التي مرت بها ليبيا في سنة 2011.
3. مناقشة أولويات المشاورات القادمة في إطار مشاورات المادة الرابعة.



4. تقديم المشورة حول عدد من برامج المساعدة الفنية ومن أهمها إصلاح نظام المالية العامة وتطوير النظام الإحصائي. وفي هذا الإطار عقدت البعثة عدة اجتماعات بدأتها بإجتماع مع السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي كما اجتمعت مع وزير الاقتصاد والمسؤولين بالوزارة واجتمعت أيضاً بالوكيل المساعد لوزارة المالية وعدد من المسؤولين بالوزارة. وقد عقدت البعثة اجتماعات مكثفة مع إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي. وقامت بزيارة إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد. وقبيل مغادرة البعثة عقدت اجتماعاً مع السيد محافظ مصرف استعرضت فيه نتائج مهمة البعثة التي سيتم التعرض إليها في التقرير الذي ستعده البعثة بعد عودتها إلى واشنطن وإرساله إلى المصرف وإلى الجهات المعنية الأخرى لإبداء ملاحظاتها حوله.

السادة المواطنين

نأمل التواصل معنا

بمساهماتكم ومشاركاتكم وملاحظاتكم واستفساراتكم

عبر البريد الإلكتروني التالي
mediaoffice@cbl.gov.ly

MEDIA OFFICE

المركزي يُشكل لجنة للبت في

التظلمات بشأن المنح المالية المقررة للأسر الليبية

يهيب مصرف ليبيا المركزي بالسادة المواطنين الذين تقاضوا المنح المالية المقررة بموجب القانون رقم 10 لسنة 2012 م، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، والذين لديهم تظلمات في هذا الشأن، التقدم بها لمكتب السجل المدني، ولاي استفسارات يمكنكم الاتصال على الأرقام التالية:

0217206111
0217235222
0217207333
0217217444

فاكس: 0214843904 - 0214843905
وذلك إعتباراً من يوم الأحد، الموافق 2012/5/13

مصرف ليبيا المركزي تنبيه بشأن عملة مزورة

لاحظ مصرف ليبيا المركزي أن هناك ورقة نقدية من فئة 5 دينار مزورة عليها صورة (الميمور القذافي) تتداول على نطاق ضيق عليه .. فإن مصرف ليبيا المركزي، يفيدكم بأن هذه العملة مزورة، وسيعرض من يتعامل بها للمساءلة القانونية ..



علامات التزوير

السيد المحافظ يجتمع برئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي

اجتمع محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد "الصادق عمر الكبير" يوم الأربعاء 21-3 بطرابلس مع رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي السيد "فيليب ماري" وعبر محافظ مصرف ليبيا المركزي في مستهل الاجتماع "عن الشكر والتقدير لفرنسا على مساندتها للشعب الليبي ودعمها لثورة 17 فبراير في مواجهة كتائب نظام الطاغية وتناول الاجتماع بالمناقشة أفق التعاون الثنائي خاصة في المجالات المالية، ومدى مساهمة الشركات



الفرنسية في المشاريع التنموية وإعادة اعمار ليبيا وحضر الاجتماع مدير عام العمليات المصرفية بإدارة الاحتياطيات، والملحق الثقافي بسفارة فرنسا لدى ليبيا

مصرف ليبيا المركزي يُخول المصارف التجارية باستخدام الحوالات الخارجية لإستيراد السلع ووسائل الإنتاج

منح مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 28 مارس للعام 2012م التحويل الكامل للمصارف التجارية بصلاحيات تنفيذ ما يقدم إليها من طلبات لإستيراد السلع ووسائل الإنتاج بواسطة الحوالات الخارجية للأغراض التجارية، دون الحاجة للرجوع إلى مصرف ليبيا المركزي، شريطة الإلتزام بالضوابط المقررة

http://cbl.gov.ly/ar/images/stories/reqaba/mansh/m22012.pdf/ للاطلاع على المنشور



بيان مصرف ليبيا المركزي

بشأن المبالغ التي تصرف إلى الثوار

في إطار الشفافية والتواصل مع أبناء الشعب الليبي في كامل ربوع ليبيا، فإن مصرف ليبيا المركزي يود توضيح بعض اللبس في الآلية التي يتم بها صرف المبالغ المالية المخصصة للثوار وآلية توزيعها . إن من المهم الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي بحكم نص المادة التاسعة من القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، هي تقديم الخدمات المصرفية المتعلقة بالوحدات الادارية والهيئات والمؤسسات العامة وعليها ايداع ارصدها فيه، و أن دور المصرف يقتصر على تنفيذ اوامر الدفع والصكوك الواردة على قوة تلك الحسابات وفي حدود المبالغ المتاحة بها، ووفقا للإجراءات المحاسبية والضوابط المعمول بها، وفي إطار القانون المالي للدولة والمخصصات البنود المعتمدة بالميزانية العامة، وبالتالي ليس من اختصاص المصرف المركزي ولا من ضمن صلاحيته الصرف من تلك الحسابات لأي غرض كان ومهما كانت دوافعه، ان مايقع في اختصاص مصرف ليبيا المركزي هو التأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتعلقة بالصرف والتمثلة في صحة التوقيعات وكفاية الرصيد إلخ . أما تخصيص الاموال وكيفية توزيعها فهو اختصاص اصيل بحكم القانون للجهات والمؤسسات التي لديها حسابات بالمصرف المركزي، والتي على رأسها الحكومة ووزارة المالية وهي من تقوم بتنفيذ الميزانية العامة وإصدار اوامر الدفع وخديد اولوية ووجه الصرف من تلك الحسابات دون تدخل من المصرف المركزي . ما يستوجب العلم بذلك والله من وراء القصد .



مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يعقد اجتماعه الثالث للعام الحالي 2012



ناقش مصرف ليبيا المركزي الإجراءات التنظيمية التي ستنفذ للاستمرار في صرف مكافآت الثوار، والاشكاليات التي واجهت المصرف في ظل غياب الضوابط المقررة لصرف هذه المكافآت والتي تسببت في ركة للمصرف، واستنزاف للسيولة النقدية

واستعرض مجلس إدارة المصرف - في اجتماعه الثالث لهذا العام - بيان حول آلية تطبيق القانون رقم 12 لسنة 2012 م بشأن صرف المنحة المالية للأسر الليبية والخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القانون بشكل منظم، والجهود المبذولة لإنشاء منظومة بيانات موحدة وربطها بفروع المصارف ومكاتب مصلحة الأحوال المدنية

كما ناقش المصرف السبل الكفيلة بتطوير القطاع المصرفي في ليبيا وتحديثه بما يتماشى مع المؤسسات المصرفية العالمية وفي هذا الشأن التطرق إلى اتفاق مصرف ليبيا المركزي مع البنك الدولي بخصوص إجراء دراسة لتطوير القطاع المصرفي الليبي وذلك في إطار المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الدولي للبلاد الأعضاء واتخذ مجلس إدارة المصرف - في هذا الاجتماع - قرارات يقضي الأول بتوقيع غرامات مالية على مصارف الجمهورية، والوحدة، والأمان للتجارة والاستثمار لارتكابها عدد من المخالفات القانونية، فيما يقضي الثاني بمنح الإذن لمصرف شمال إفريقيا الدولي بفتح مكتب تمثيلي له في ليبيا ودعا المركزي إلى عدم التصرف في الأموال الليبية المجمدة إلا بعد موافقة المجلس الوطني الانتقالي

ولفت أيضا إلى أنه كان ينبغي عرض مشروع الميزانية العامة للدولة الليبية على إدارة مصرف ليبيا المركزي قبل اعتمادها

تدشين منظومة مصرف المنح للأسر الليبية

بحضور نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد علي سالم حبري وزير الاتصالات والمعلوماتية الدكتور "أنور الفيتوري" ووكلاء وزارتي الداخلية والتعليم العالي أعلن يوم الخميس عن جاهزية منظومة الصرف التي سيعتمد عليها مصرف ليبيا المركزي في إيداع المبالغ المقرر منحها للأسر الليبية في المصارف وفقاً لقرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (10) لسنة 2012.

وفيما يخص غير العاملين بأجهزة ومؤسسات الدولة فستكون آلية صرف المنح من خلال المصارف مباشرة وفق شهادات العائلة المذكورة والتي يتوجب على المعنيين الحصول عليها من السجلات المدنية التابعين لها . ونبه إلى أن المنظومة ستراجع جميع شهادات العائلة للمواطنين الصادرة من السجلات المدنية سواء كانوا موظفين أو غير ذلك للتأكد من صحتها من خلال قراءة بيانات القيد من قبل المصارف . ولفت في هذا الخصوص إلى أن هذه المنظومة روعي فيها خصوصية معلومات القيد وبالتالي ليس بالإمكان حتى للمصرف أو الموظفين الدخول على قواعد البيانات إلا للاطلاع فقط من خلال رقم القيد من قبل المعنيين . وأشار إلى أن مشروع هذه المنظومة أجز في وقت قصير جدا



أي في أقل من شهر وأن السجل المدني قام بدور فاعل في أتمام هذه العملية رغم إمكاناته المحدودة .. موضحاً أن شركة " ال . تي . تي " قامت ولا زالت تقوم بجهود جبار من أجل الوصل لربط مكاتب السجل المدني بخدمة الانترنت . ودعا المواطنين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية المساعدة لفتح هذه الحسابات وخاصة أن مصرف ليبيا المركزي أوعز إلى جميع المصارف لتسهيل فتح هذه الحسابات .

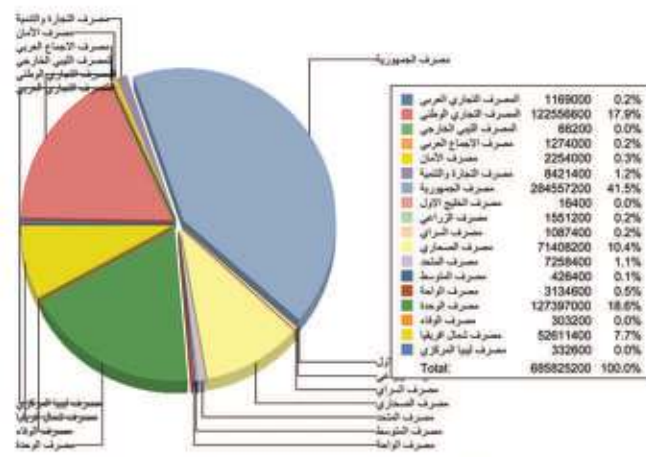


وأوضح السيد خالد عبدالقادر مدير شركة الديوان للاستشارات الفنية والمعلوماتية المشرفة على إنجاز المنظومة أن للمنظومة وطرق حمايتها أجزت بالكامل وأصبحت جاهزة للاستخدام في السجل المدني مباشرة إصدار شهادات الوضع العائلي بوضعها الجديد ومواصفات ورق دقيقة غير قابل للتزوير . من جهته قال السيد علي سالم حبري نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي أن هذه المنظومة إنجاز وطني تم إنجازها بطاقات شابرة ليبية . وأنها ستصبح مرجعية معلوماتية هامة مملوفاً إلى أن شهادة العائلة التي ستصدر عبر هذه المنظومة صممت لمباشرة صرف المنح المقررة للأسر الليبية .. مبيناً أن آلية صرف المنح ستبدأ مع توجه جميع المواطنين إلى السجل المدني كل حسب الفرع المسجل به للحصول على شهادة العائلة الجديدة الصادرة عن هذه المنظومة .

وأوضح أنه بالنسبة للموظفين ستتولى جهات عملهم بتجميع هذه الشهادات من العاملين بها وتحويلها للمصرف الذي سيقوم بدوره بإحالة المبالغ المالية الخاصة بهم إلى هذه الجهات لتتولى صرفها في حسابات موظفيها .

بيان بشأن صرف المنحة المالية في الفترة من 2-4 إلى 13-5-2012م

م	اسم المصرف	عدد الأسر التي صرفت لها المنحة المقررة	عدد الأفراد بالأسر	إجمالي المبلغ المودع بالحسابات (دينار)
1	المصرف التجاري العربي	469	2188	1169000
2	المصرف التجاري الوطني	47004	249046	122565000
3	المصرف الليبي الفارحي	25	132	66200
4	مصرف الأمان	906	4198	2254000
5	مصرف الإجماع العربي	519	2322	1276200
6	مصرف التجارة والتنمية	3355	15984	8429800
7	مصرف الجمهورية	109657	575660	284584200
8	مصرف الخليج الأول	7	30	16400
9	مصرف الأراضي	561	3291	1551200
10	مصرف السراي	438	2048	1087400
11	مصرف الصحاري	27790	142816	71410200
12	مصرف المتحد	2900	13695	7258400
13	مصرف المتوسط	174	804	426400
14	مصرف الوحدة	1282	5735	3134600
15	مصرف الوحدة	48539	260483	127416600
16	مصرف الوفاء	127	557	303200
17	مصرف شمال أفريقيا	20770	101931	52613400
18	مصرف ليبيا المركزي	122	688	332600
	المجموع	264645	1381610	685825200



تنفيذاً للقانون رقم (10) لعام 2012 م . بشأن صرف منحة مالية للأسر الليبية . يعلن مصرف ليبيا المركزي أن إجراءات صرف المنحة المالية للمواطنين تسير بشكل منظم ومبسط وفقاً لقاعدة البيانات التي يشرف عليها المصرف .. حيث بلغ إجمالي المبلغ المصروف في الفترة ما بين 2-4 إلى 13-5-2012م مبلغاً قدره (685,825,200) وإجمالي عمليات الإصدار بلغت (264584)

كما يؤكد مصرف ليبيا المركزي على أن قاعدة البيانات التي أنشئت مؤخراً سهلت الإجراءات بشكل كبير ومنعت الأزدحام أمام المصارف. ووفرت الوقت والجهد . وحقت إنجازاً عظيماً لليبيين يأتي تنويجاً لمسار ثورة 17 فبراير الجيدة

للاطلاع على أي معلومات زوروا موقعنا www.cbl.gov.ly

مشيراً إلى أن عدد المصارف التقليدية التي تقدم منتجات إسلامية فاق الـ (320) مصرفاً عبر فروع المصارف الإسلامية . وأكد " يعقوب " بأن الأصول المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغت 416 مليار دولار في سنة 2010 . متوقعاً ارتفاعاً ملحوظاً في هذا الرقم بعد انضمام ليبيا لركب الصيرفة الإسلامية . وتطرق الأستاذ " جمال عجاش " عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية ومدير مشروع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية في كلمته إلى التجربة الليبية في الصيرفة الإسلامية . وإلى الجهود المبذولة في هذا المجال . بدوره استعرض مدير إدارة الرقابة والنقد بمصرف ليبيا المركزي عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية الدكتور " محمد أبو سنينة " في كلمته . تجربة مصرف ليبيا المركزي مع المنتجات المصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي الليبي . والخطوات التمهيدية التي يقوم بها المصرف بخصوص إدخال الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الليبية . من جانبه طالب الشيخ " الصادق الغرياني " مفتي الديار الليبية في كلمته التي ألقاها بالمناسبة بضرورة التفتد بشرع وحكم الله . وبنصوص القرآن الكريم الواضحة والصرحة بهذا الشأن والتي حذر من التعامل بالربا في الأمور المالية . كما شدد في كلمته على ضرورة الخروج بتوصيات واضحة تنظم القانون المتعلق بعمل المصارف بحيث تكون هناك صرافة واحدة تنفيذ بشرع الله وحكمه . داعياً إلى تأسيس مصارف إسلامية حقيقية تقدم منتجات تنموية من خلال الاستفادة من خبرات المصارف الإسلامية في العالم العربي في هذا المجال . وأشار الشيخ " الغرياني " إلى العراقل التي تعيق عمل الصرافة الإسلامية في ليبيا والمتعلقة بصعوبة إيجاد الكوادر القادرة على تقديم خدمة الصرافة الإسلامية الحقيقية . داعياً إلى وجوب ضخ دماء جديدة في المصارف وتنظيم دورات تأهيلية مكثفة للموظفين بالإستعانة بخبراء من خارج من أجل إعداد موظفين مؤهلين وقادرين على جعل الصرافة الإسلامية رسالة لا وظيفة .. وأثرى الحضور من الخبراء والمختصين والمهتمين بالشأن المصرفي النقاش حول مشروع القانون المقترح . من خلال طرح العديد من وجهات النظر والآراء المختلفة ..

لسنة 2005 بشأن المصارف سيسهم وبشكل كبير في سد ثغرة كبيرة في النظام المصرفي في ليبيا. وسيفتح المجال أمام أصحاب المدخرات للاستثمار في هذا القطاع ..

وأوضح " الكبير " بأن نصوص مشروع القانون المقترح إدراجه ضمن قانون المصارف تنظم الأحكام العامة الكلية دون الخوض في التفاصيل الدقيقة التي سيتم إقرارها بموجب اللوائح والقرارات التنفيذية التي سيتم إصدارها بعد صدور القانون عن المجلس الوطني الانتقالي " . من جانبه قال رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية السيد " خالد الهاشمي الزروق " في كلمته خلال الورشة " بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية تشكلت بموجب القرار رقم (3) لسنة 2012 الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي وهي أحد اللجان الدائمة التابعة للمصرف وتخضع للقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في المصرف . ومهامها مراجعة مشروع القانون المتعلق بإضافة فصل خاص بأحكام الصيرفة الإسلامية إلى قانون المصارف . وتلقي ما يرد بشأنه من ملاحظات ومقترحات عبر وسائل الاتصال المختلفة .

وأشار " الهاشمي " إلى أن اللجنة عكفت خلال اجتماعاتها الست الماضية على مراجعة مشروع القانون وتنقيحه بناء على الملاحظات والآراء التي وردت إليها من الخبراء والمهتمين والعاملين بشؤون الصيرفة الإسلامية . موضحاً بأن اللجنة وبرعاية محافظ مصرف ليبيا المركزي إرتأت تنويع مهمتها بإقامة ورشة العمل هذه لعرض ما توصلت إليه من صياغة لأحكام مشروع القانون . معرباً عن استعداد اللجنة للإجابة على أية استفسارات أو ملاحظات ترد إليها بخصوص مشروع القانون المقترح . وقدم الدكتور " فتحى يعقوب " عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية لحة موجزة عن مفهوم وتاريخ الصيرفة الإسلامية . والإحصائيات المتعلقة بنشاطات المصارف والمؤسسات التي تتعامل بالصيرفة الإسلامية حول العالم وعدد مؤسسات الصيرفة الإسلامية حول العالم والتي تبلغ أكثر من (600) مصرف تنتشر في (75) دولة في العالم .



ورشة عمل الصيرفة الإسلامية

نشاطات بقلم م. عصام العول



ضمت صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/3/7 م . بطرابلس ورشة عمل حول " مشروع الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية في قانون المصارف " برعاية مصرف ليبيا المركزي . وحضر ورشة العمل أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي ووزير الثقافة والمجتمع المدني الدكتور "عبد الرحمن هابيل" والشيخ "الصادق الغرياني" مفتي الديار الليبية . ورئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية . ومحافظ مصرف ليبيا المركزي السيد "الصادق عمر الكبير" . ونائبه السيد "علي محمد سالم" . ومدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد ومديري الإدارات بمصرف ليبيا المركزي . إلى جانب عدد من الخبراء المصرفيين والمهتمين بالشأن المصرفي . وقال محافظ مصرف ليبيا المركزي الدكتور "الصادق عمر الكبير" في كلمته التي افتتح بها فعاليات الورشة " إن أهمية إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية إلى القانون رقم (1)

إيداعكم يُنمي إقتصادكم



CENTRAL BANK OF LIBYA
MEDIAOFFIC@CBL.GOV.LY

لقاء خاص مع السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي



في هذا العدد صحيفه (مصارف) اجرت لقاءً مع السيد (الصديق عمر الكبير) محافظ مصرف ليبيا المركزي للتعرف عن آخر نشاطات وأخبار المصرف. وكذلك توضيح لبعض الموضوعات التي تهم المواطن كالأرصدة الليبية المجمدة بالخارج . ومشروع الصيرفة الإسلامية . والسماح بفتح شركات ومكاتب للصرافة في ليبيا :

مصارف : السيد المحافظ . نود أن نطرح سؤالاً يتعلق برؤيتك المستقبلية كمحافظ لمصرف ليبيا المركزي للقطاع المصرفي الليبي وما يحتاجه من اصلاحات تتعلق بالقوانين واللوائح..... إلخ . في ظل التطور الحاصل على مستوى المصارف في الدول المتقدمة ؟ وما الخطوات التي اتخذتها في هذه الفترة القصيرة في الخصوص ؟

المحافظ : في البداية أتقدم بالشكر والتقدير لكافة القائمين على هذه الصحيفة والتي تعد خطوة غير مسبوقة في مسيرة مصرف ليبيا المركزي والقطاع المصرفي . وأتمنى أن تكون إضافة قيمة ومهمة في خدمة القطاع وللمهتمين والمتابعين لأخبار وتطورات هذا القطاع . وأفضل وسيلة لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين الليبيين .

نحن نؤكد جميعاً أهمية القطاع المصرفي ودوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية . وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي . والتنوع لسيرة القطاع المصرفي في ليبيا يلاحظ أنه ظل لعدود عديدة يعاني من عوامل ضعف كثيرة . منها ما يتعلق بالمصارف ذاتها . او منها ما يرتبط بالسياسات المحلية المطبقة او بالتحويلات العالمية في مجال العمل المصرفي . كما نؤكد جيداً بأن القطاع المالي والمصرفي الليبي يوضع الحالي لا يلبي احتياجات المرحلة القادمة والرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي . وما نزال أمامه تحديات كبيرة تستوجب اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي من شأنها المساهمة في إسراع وثيرة الإصلاح للقطاع المالي والمصرفي . وعلى رأس ذلك تطوير مصرف ليبيا المركزي على جميع الأصعدة التشريعي والمؤسسي والتشغيلي . وخاصة ما يتعلق بتطوير القدرات البشرية وكذلك الرقابة والإشرافية للمصرف وفقاً لأفضل الممارسات الدولية . وتطوير وتعزيز دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي فضلاً عن العديد من الجوانب الأخرى التي قد لا تسعنا المساحة هنا لسردها بالتفصيل . وهذا يعد الخطوة الأساسية بل والضرورية للنجاح في تطوير المصارف التجارية . بالإضافة إلى إصلاح وتطوير المصارف التجارية بهدف بناء مصرف قوي يتمتع بالثقة والكفاءة الإدارية المناسبة . وتعزيز القدرات التنافسية للمصارف بأجناد الخبرات والكفاءات المتميزة للعمل في المصارف من أجل تحسين الخدمة المصرفية في ليبيا . فضلاً عن مراجعة الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم العمل المصرفي والمالي في ليبيا . وكل هذه الإصلاحات تتطلب اعداد برنامج استراتيجي شامل متوسط وطويل الأجل واضح المعالم والأهداف . ويتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة لليبيا الجديدة . ويتماشى أيضاً مع التطورات والمستجدات الدولية في مجال العمل المصرفي والخدمات المالية والمصرفية . حيث كما هو معلوم إن ليبيا من الدول التي تأخرت عن الركب في مواكبة المستجدات في مجال الخدمات المالية والمصرفية كغيرها من المجالات الأخرى .

وقد رأينا أنه من أولويات التطوير والإصلاح في هذه المرحلة . أن تكون البداية بالإسراع في مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي . ومراجعتها ومواءمتها لمتطلبات المرحلة الجديدة . حيث اظهرت التجربة العملية وجود بعض جوانب القصور في بعض نصوص قانون رقم (1) لسنة 2005 .

للاطلاع على القانون رقم 1

عبر الرابط المخصص للقوانين والتشريعات
www.cbl.gov.ly

بشأن المصارف . وقد تمّ جميع بعض الملاحظات حول هذا القانون و إجراء مراجعة شاملة له بما يكفل أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار . ومراجعة بعض المسائل الأخرى المنظمة للمصارف التجارية واختصاصاتها . وقد تمّ عرض مسودة القانون الجديد على كافة المختصين والمهتمين في المجال المالي والتشريعي في ورشتي عمل للأخذ بأرائهم ومقترحاتهم والاستفادة من خبرتهم وخبراتهم في هذا الموضوع . وذلك بهدف سد كافة الثغرات القانونية وما يعطي المرونة الكافية للقطاع المصرفي لمزاولة نشاطه . والقانون معروض حالياً على المجلس الانتقالي بإعتباره السلطة التشريعية والمُؤولة بإصدار مثل هذه القوانين .

مصارف : السيد المحافظ . نحن نعلم بأن المجتمع الليبي مجتمع محافظ وخاصةً فيما يتعلق بالنواحي الدينية (الفائدة ومايفاس عليها) . كما نعلم بأن القطاع المصرفي لأي دولة هو العصب والمحرك الأساسي للنهوض بتنمية البلد . هل المصرف المركزي أتخذ خطوات جديّة فيما يتعلق بإنتهاج الصيرفة الإسلامية . وذلك لتشجيع رجال الاعمال والمواطنين من تمويل مشروعاتهم عن طريق المصارف بدون تحفظات ؟

المحافظ : نظراً للخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الليبي . فقد كانت هناك مؤشرات واضحة على قصور النظام المصرفي التقليدي في أداء وظيفة الوساطة المالية المنوطة به . فالمصارف التجارية تعاني من فائض كبير في السيولة وانخفاض كبير في نسبة الائتمان الى الودائع والى الناحية المحلية الاجمالي مقارنةً بمثيلاتها عالمياً وفي الدول المجاورة . بالإضافة إلى ارتفاع ظاهرة التفضيل النقدي لدى الأفراد بإحتفاظهم بمبالغ نقدية كبيرة وعزوف البعض منهم على التعامل مع المصارف لإعتبارات أسسها النظام السابق وكذلك لإعتبارات دينية . وهذا بدوره ساهم بشكل كبير في ارتفاع العملة المُصدرة للدول خارج القطاع المصرفي . وذلك رغم حاجة الاقتصاد الوطني الى إعادة تدوير هذه السيولة وضخها في النشاط الاقتصادي . لتساهم في تحقيق تنمية مستدامة لهذا الوطن . فقد رأينا من المناسب في هذه المرحلة الجديدة الاستفادة من مزايا الصيرفة الإسلامية في التغلب على القصور في نظام التمويل التقليدي وتعبئة الودائع . واستجابة لمطالب الليبيين . وفي ظل عدم توفر الأطر التشريعي والقانوني الذي ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية في ليبيا . رأينا أن تكون البداية بإعداد مسودة مشروع قانون للصيرفة الإسلامية . وتشكيل لجنة عليا لإجاز هذا العمل وكافة الجوانب والإجراءات المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية . وقد رأينا من المناسب وضع مسودة مشروع القانون على موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) . للإطلاع عليه من قبل كافة المهتمين بهذا المجال لإبداء آرائهم وملاحظاتهم عليه . وبالفعل فقد تمّ أخذ كافة الملاحظات التي وردت الينا بعين الاعتبار وتضمينها بمسودة مشروع القانون . ولكي تكون أكثر شفافية وأكثر حرص على اصدار قانون مُتكامل وبتوافق كافة المهتمين والمختصين في هذا المجال فقد نظم مصرف ليبيا المركزي ورشة عمل خلال شهر مارس الماضي دعى فيها كافة الخبراء والمهتمين بهذا المجال وبحضور مفتي الديار الليبية الشيخ الصادق الغرياني لمناقشة نصوص مسودة القانون والاستفادة من خبرتهم في هذا المجال . والقانون الآن معروض على المجلس الوطني الانتقالي لإعتناده في صيغته النهائية . ويعمل مصرف ليبيا المركزي من خلال لجنة استشارية دائمة بالمصرف لاستكمال الأطر التنظيمية والرقابية لنشاط المصارف الإسلامية . ولتسريع العمل بهذا النوع من الخدمات المصرفية فقد شرعت بعض المصارف التجارية في الأونة الأخيرة بفتح فروع لمصارف إسلامية مُستقلة . ونحن على ثقة تامة بأن هذه الخطوة ستحقق نتائج ايجابية وتخدم الاقتصاد الليبي الذي بحاجة الى تحقيق معدلات نمو مستدامة بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط أو مصدر ناضب للدخل .

مصارف : السيد المحافظ . نحن نعلم بأن مجلس الأمن الدولي قد قرر جُميد اصول الدولة الليبية بالخارج بموجب قراره 1970 . 1973 حتى لا يتمكن نظام الطاغية من استخدامها والإستفادة منها في قمع الشعب الليبي أثناء اندلاع الثورة . ويعلم الجميع بأن رفع التجميد عن هذه الأصول يحتاج الى إجراءات قد تطول لسنوات . ما الإجراءات التي أتخذها مصرف ليبيا المركزي في سبيل رفع التجميد عن هذه الأموال . وخاصة الأصول التي يديرها المصرف والمقدرة بحوالي 160 مليار دولار ؟

المحافظ : بعد خرب طرابلس وتشكيل الحكومة الانتقالية كانت امام مصرف ليبيا المركزي والمصارف الليبية تحديات كبيرة وقد تسميها مواجهة كبيرة كانت في إيصال رسالة أو صورة واضحة للمجتمع الدولي للإسراع في رفع التجميد عن الأموال الليبية المجمدة في الخارج . وخصوصاً الأموال التي يديرها ويشرف عليها مصرف ليبيا المركزي والنظام المصرفي . حيث كانت هناك مخاوف من استغلال هذه الأموال من قبل رموز النظام السابق . وخصوصاً بأن طلب إستمرار التجميد جاء بناءً على طلب بعض المسؤولين الليبيين وقد عملنا دون كلل أو ملل

وحرصنا من خلال المفاوضات السياسية التي عقدت مع بعض المسؤولين من دول مختلفة . وكذلك من خلال اللقاءات الثابتة مع معظم السفراء العاملين في ليبيا ومثل الأمم المتحدة على إيصال رسالة مفادها بأن استمرار التجميد غير مبرر أخلاقياً ولا يخدم مصلحة ليبيا والليبيين . بالإضافة الى أننا في أمس الحاجة لهذه الأموال لدعم الحكومة الانتقالية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلاد . وأكدنا بأن خطابنا السياسي موحد سواء على مستوى المجلس والحكومة والمصرف المركزي . والجميع يُطالب برفع التجميد والإفراج عن الأموال . وللتأكيد قمنا بإعداد مذكرة موجهة الى رئيس لجنة العقوبات بمجلس الأمن موقعة من قبل رئيس المجلس الوطني الانتقالي ورئيس الحكومة ووزير المالية ومحافظ المصرف المركزي . مفادها المطالبة بالإفراج الفوري ورفع التجميد عن الأصول التابعة لمصرف ليبيا المركزي والمصارف الليبية . وبالفعل وبفضل من الله تم رفع التجميد والإفراج عن الأصول بعد أسبوع من إرسال الرسالة . وذلك في منتصف شهر ديسمبر 2011 . والآن جميع أصول القطاع المصرفي مُحرة وتُدار بكفاءة ليبية وفي مأمّن بعون الله .

مصارف : السيد المحافظ . تكررت الشكاوى دائماً في فروع المصارف التجارية بشأن توقف المنظومة المحاسبية عن العمل . وعدم تمكن المواطن من إجراء معاملاته المصرفية . ما الإجراءات التي أتخذها المصرف المركزي في سبيل إرجاع المصارف للعمل ؟

المحافظ : حرصنا خلال الفترة الماضية على سرعة اصلاح الاعطاب والاضرار التي لحقت ببعض فروع المصارف التجارية والبنى التحتية لنظام المدفوعات الوطني ومنظومة الاتصالات . التي شهدت انقطاع شبه تام في بعض مناطق ليبيا ما أدى الى انقطاع الاتصال بين فروع المصارف التجارية فيما بينها وبين مصرف ليبيا المركزي - مركز البيانات الرئيسي . والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي . وخصوصاً بفروع المصارف التي تستخدم المنظومة المحاسبية FlexCube . والتكديتات الأخرى للمشروع - ACP (المقاصة الالكترونية) . RTGS (التسوية الاجمالية الفورية) . ATM (الات السحب النقدي) . وقد جُحنا بفعل الكفاءات الليبية من مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية ووزارة الاتصالات . حيث أثبت الفريق تميزه وقدرته على ايجاد العمل تحت اية ظروف كانت . وذلك بإصلاح كافة الاضرار واستئناف العمل بكافة فروع المصارف التجارية . وجرى العمل على تطوير شبكة الاتصالات لتكون أكثر سرعة . والعمل على استكمال كافة مراحل نظام المدفوعات الوطني بجميع مكوناته . وذلك بوضع خطط لتفعيل كافة مكوناته وخاصةً فيما يتعلق بمشروع الموزع الوطني ATM (الات السحب النقدي) . POS (نقاط البيع) . حيث تمّ خلال الفترة الماضية تفعيل حوالي 142,812 نقطة تشتغل على الموزع الوطني . وكانت عدد المحركات على الموزع الوطني 1,028,846 . وعدد الالات التي تشتغل على الموزع الوطني 158 آلة بكافة فروع المصارف التجارية . الأمر الذي يقودنا الى أن أي فرع من فروع المصارف التجارية المساهمة في المشروع بإمكانها استخدام 158 آلة لتزويد معاملاتها المصرفية عن طريق البطاقات . كما أننا بصدد وضع برنامج عمل مُحدد بتواريخ مع المصارف التجارية وشركة الصرافة والخدمات المالية . لتفعيل بطاقات فيزا ومستر كارد وقبولها على الصرافات الالية . وكذلك توزيع مايقارب من 500 من اجهزة نقاط البيع POS على التُجار والمؤسسات العامة والخاصة

مصارف : السيد المحافظ . تنامي الى مسامعنا بأن هناك مشروع من قبل مصرف ليبيا المركزي بالسماح بفتح شركات ومكاتب للصرافة . نود من سيداتكم لو تعطينا تحة عامة عن هذا المشروع .

المحافظ : قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الماضية بتشكيل فريق عمل لوضع الضوابط المتعلقة بفتح الشركات ومكاتب الصرافة . وذلك بتحديد عدد الشركات والمكاتب بكل منطقة من مناطق الدولة . اهداً في الإعتبار خصوصية هذه المناطق من حيث عدد السكان . الموانئ البحرية والمطارات . الموقع الجغرافي للمنطقة.... إلخ . وذلك تمهيداً لتطوير سوق الصرف الاجنبي الذي يعاني في دولتنا من عدم التنظيم ووجود الكثير من الثغرات . ويهدف هذا الإجراء الى تطوير سوق الصرف الاجنبي والقضاء على كافة الممارسات غير القانونية وغير المنظمة (ما يسمى السوق السوداء) . وتوفير الحماية القانونية للمتعاملين ببيع وشراء العملات الأجنبية والحرص على أن تكون كافة معاملات بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال القنوات الرسمية.

مصارف : كلمة أخيرة :

المحافظ : إن الأوضاع الاقتصادية والمالية التي يمر بها ليبيا في الوقت الحاضر . تحتاج الى تظافر الجهود من كافة ابناء هذا الوطن وتقديم التضحيات . والعمل على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية متوسطة وطويلة الأجل . واضحة المعالم والأهداف . تتناغم فيها كافة السياسات الاقتصادية من خلال التنسيق الكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية . وخصوصاً السياسة المالية والنقدية . للنهوض بالاقتصاد الليبي . وتحقيق تنمية مُستدامة تُحقق العدالة الاجتماعية والمكانية . وبما يُحقق مصادر دخل بديلة . ويضمن حق الأجيال القادمة في ثروات هذا الوطن .

السيد المحافظ شكراً لك على هذا الإيضاح...

تحية شكر

وتقدير لثوار مصراتة الذين عملوا على حماية المصرف وتأمينه بعد تحرير طرابلس

المركزي : يُشكل لجنة لبحث في التظلمات بشأن المنح المالية المقررة للأسر الليبية .

يدعو مصرف ليبيا المركزي المواطنين الذين نقضوا المنح المالية المقررة بموجب القانون رقم (10) لسنة 2012 . ولديهم تظلمات بهذا بشأن . التقدم بها إلى مكاتب السجل المدني ... وأهاب المصرف بالمواطنين الذين لديهم أي استفسارات الاتصال على الأرقام التالية :

هاتف : (0217206111)
(0217235222)
(0217207333)
(0217217444)

فاكس : (0214843905) - (0214843904)



لمحة عن الرؤية المستقبلية حول النشاط الاقتصادي في ليبيا وسياسات واستراتيجيات التنفيذ



5: اصدار التشريعات التي تراعى الكفاءة والمسؤولية والجهد ومستوى تكلفة المعيشة السائد وذلك عند وضع مستويات الاجور والتراتب مقابل المهن والأعمال المختلفة .

6: وضع قيم وقواعد جديدة تنظم حياة وسلوك المواطنين . بحيث خُدد مسؤولية كل مواطن عن الأنشطة والأعمال التي يقوم بها . وتلزمه بدفع قيمة كل ما يحصل عليه من سلع وخدمات من الدولة أو من غيرها . وتخليصه من روح اللامبالاة والتكاسلية .

7: مواصلة عملية الخصخصة في القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية . وبتنظيم هذه المسألة بإصدار تشريع خاص بها . إسوة بالتشريعات التي اصدرتها دول عديدة انتهجت هذا الاسلوب .

8: القيام بتوسيع المخططات القائمة وتوفير واعتماد مخططات جديدة سكنية وصناعية وخدمية وتوفير متطلباتها من البنية التحتية (طرق كهرباء مياه صرف صحي . هاتف) وذلك لتشجيع الافراد ومؤسسات القطاع الخاص للانتقال إلى هذه المخططات ومزاولة نشاطهم بها .

9: إعادة النظر في الضرائب والرسوم الجمركية في المرحلة الانتقالية التي قد تمتد الى (5) سنوات قادمة . وذلك من أجل توفير الحوافز التي تساعد على التحول من دور الدولة الرابعة والضامنة الى دور الدولة المنظمة وجعله أكثر سهولة ويسراً .

10: بالنظر إلى التحولات الطموحة والمهام الكبرى التي تنوي ليبيا تنفيذها . والتي بسببها ستكون محط أنظار واهتمامات دول العالم . ولكي يتم إنجاز هذه المهام بنجاح وكفاءة عالية . فإن هناك حاجة ماسة وملحة إلى تهيئة المناخ المناسب وتوفير الامن والامن وقيام مؤسسات الدولة وتسهيل الاجراءات الادارية و أسلوب منح تأشيرات دخول الاجانب الى ليبيا خاصة مع اولئك الذين تتم دعوتهم من قبل مؤسسات المجتمع بهدف الاستعانة بهم في مجالات التطوير والتحديث وكذلك المستثمرين الاجانب .

11: ان يكون الانتقال من المجانية إلى المقابل تدريجياً . أي الى حين الانتهاء من تنفيذ المرحلة الانتقالية وبلورة العلاقات الاقتصادية بين افراد المجتمع ومؤسساته . وترسخ القواعد المنظمة لذلك وفقاً للرؤية الاقتصادية الجديدة .

12: إعادة النظر في كافة التشريعات (القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات) ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي التي تتعارض احكامها مع التوجهات الجديدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون التجاري الصادر عام 1953 .

- القانون رقم 65/ 1970 بتقرير بعض الاحكام في شأن التجارة والشركات التجارية والإشراف عليها .

- القانون رقم 8 لسنة 1988 بشأن الاحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .

- القانون رقم 9 لسنة 1985 بشأن الاحكام الخاصة بالتشاريكات وتعديلاته .

- القانون رقم 9 لسنة 1992 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية .

- القانون رقم 5 لسنة 1426 (1997) بشأن تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية وتعديلاته .

- القانون رقم 4 لسنة 1426 (1997) بشأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع .

- القانون رقم 21 لسنة 1369 (2001) بتقرير بعض الاحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتعديلاته بالقانون رقم 1 لسنة 1372 (2004) .

- القانون رقم 4 لسنة 1425 (1996) المعدل بالقانون رقم 22 لسنة 1425 (1996) بتجريم اقتصاد المضاربة .

- القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف .

- إعادة النظر في قانون ضرائب الدخل .

-إعادة النظر في قانون العقوبات .

-إعادة النظر في القوانين الرقابية .

13: استصدار تشريعات جديدة منظمة للأنشطة التالية:-

-قانون (الخصخصة) .

- قانون المنافسة ومنع الاحتكار .

-قانون التمويل التجارى .

- قانون هيئة سوق الاوراق المالية .

- قانون التجارة الالكترونية .

خامساً : المزايا التي قد تحقق من تنفيذ الرؤية :

- دعم وثيرة النمو الاقتصادي واستدامة التنمية .
- رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية .
- تحقيق الاستقرار وضمان حق الاجيال القادمة في ثروة المجتمع .
- عدالة توزيع الدخل .
- تكافؤ الفرص أمام الجميع .
- ضمان الشفافية والمحاسبة .
- تعزيز روح الشعور بالمسؤولية والمواطنة .
- التخلص من دور الدولة الراعية والممولة وتكريس دور الدولة المنظم .
- إزالة التشوهات في الاسعار وفي النشاط الاقتصادي عموماً .

سادساً : التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية :

- تدنى درجة الوعي لدى افراد المجتمع والتي واكبتها لفترة طويلة سيادة مفهوم المولة الربعية الضامنة لجميع احتياجاتهم . مما أدى الى سيطرة المفاهيم والقيم السلبية في التعامل مع المال العام . وبالتالي فإن هذه التغييرات الهيكلية والتشريعية الكبرى تحتاج الى جهد اعلامي ضخم يقدم من خلال برامج التوعية اللازمة والشرح والإيضاح للامح المرحلة الجديدة التي يلعب فيها الانسان الدور الاول في بناء بلاده .
- ان نسبة كبيرة من افراد المجتمع هم من ذوى الدخل الثابت والمحدود . وبالتالي فإن اي اجراءات تمس بألية حصولهم على السلع والخدمات ستؤثر على مستوى معيشتهم مما يجعل منهم أداة مقاومة لتنفيذ هذه الرؤية .
- عدم ضمان استقرار سوق النفط واحتمال تعرض أسعاره للانخفاض السريع في أي وقت . الامر الذي سينعكس سلباً على مواصلة تنفيذ هذه الرؤية ويحد من مصداقيتها مستقبلاً .
- ضرورة مراعاة ومواكبة التغيرات والمعايير الدولية ومتطلبات العولة واشترطات العمل مع المنظمات والمؤسسات الدولية في كافة المجالات .

إدارة البحوث والإحصاء

5: التحول في دور الدولة من دولة رعية راعية . إلى دولة تسييرية منظمة . يتطلب الضبط الدقيق حركة اطراف المجتمع في فترة انتقالية لا تقل عن خمسة اعوام . ويراعى خلال هذه الفترة ضرورة تفعيل اطر تشريعية جديدة ومؤسسات قوية معاصرة . تنظم وتيسر الادوار التنموية في المجتمع . وقضاء مستقل يطبق احكام القانون .

كما ان الامر قد يتطلب خلال السنوات الاولى من المرحلة الانتقالية . أن تعطي الاولوية في منح مشاريع البرنامج التنموي وإعادة الاعمار أو اجزاء منها . للقطاع الخاص الليبي الوليد وتأكيد ذلك من خلال حزمة من الحوافز هدفها التغلب التدريجي على أزمة الثقة المستحكمة بين الدولة والقطاع الخاص .

6: تطوير مصادر بديلة للنفط في الحصول على الطاقة وتشمل هذه المهمة الاهتمام والبحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية. طاقة الرياح والماء والطاقة النووية للإغراض السلمية (في مجال توليد الكهرباء . الأغراض الطبية . المواصلات والنقل وغيرها) .

7: الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره قطاع واعد في ليبيا يتمتع بميزة نسبية وقدرة تنافسية عالية في المنطقة . وقادر على تحقيق عوائد مالية كبيرة في غضون سنوات قليلة اذا تم استغلاله الاستغلال الامثل .

8: تحويل ليبيا إلى دولة منتجة للخدمات (بحكم موقعها الجغرافي والموارد الطبيعية والبيئية والمالية المتاحة حالياً) ومن بين الخدمات التي يمكن التركيز عليها : جارة العبور . المناطق الحرة . الاتصالات واستغلال الفضاء . الاستثمار البشرى . مع أهمية العمل على تأسيس مركز مالي دولي في ليبيا تتوفر له مقومات المنافسة دولياً فور استكمال برنامج التطوير والتحديث الشامل للقطاع المالي والمصرفي ورفع كفاءته بما يؤهل ليبيا للقيام بهذا الدور في غضون عامين أو ثلاثة أعوام من الآن .

9: تقليص دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات والابفاء عليه فقط في إدارة وتسيير القطاعات خاصة السيادية منها : العدل . الامن العام . الدفاع . العلاقات الخارجية . المالية العامة . التخطيط . تنظيم العلاقة الاقتصادية بين مؤسسات المجتمع وفراديه . حماية البيئة .

10: ان يسند للقطاع الخاص جميع المهام المتعلقة بتمويل وإنتاج وتصدير واستيراد وتوزيع السلع والخدمات غير السيادية ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر: المصانع المرارح . المواصلات والنقل والاتصالات المصارف . التأمين . جارة الجملة والتجزئة . الاستيراد والتصدير . توزيع الوقود . خدمات الصيانة . البناء والتشييد . السياحة . الأنشطة الاجتماعية والرياضية . المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة في مجالات المحاسبة والاقتصاد والادارة والقانون والهندسة والحمامة . العيادات والمستشفيات الخاصة . المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة . مراكز ومعاهد التدريب الخاصة . المكاتب العقارية . الفنادق والمطاعم ودور الترفيه . نشاط توزيع الكهرباء وخدمات الجماية ... الخ .

11: سرعة دعوة الشركات الأجنبية المتعاقد معها سابقا . العاملة في قطاع النفط والقطاعات الأخرى . على العودة إلى العمل في ليبيا لاستكمال كافة مشروعات البنية التحتية الأساسية التي يصعب على القطاع الخاص تمويلها أو انشائها أو ادارتها . ومن بينها انشاء المطارات . الموانئ . السكك الحديدية . توليد الكهرباء . المرافق المتكاملة ... الخ .

12: أهمية قيام الدولة بدور أساسى في مجال التعليم وكذلك في مجال الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائى . مع السماح للقطاع الخاص بدور مكمل في هذين المجالين . وذلك لضمان حد أدنى من التعليم والرعاية الصحية لكافة المواطنين خاصة في مناطق الدواخل والمناطق النائية التي تكون فيها ممارسة هذين النشاطين لا تتمتع بحدوى اقتصادية وتكون تكلفتها عالية مقارنة بغيرها في المناطق الأخرى خاصة في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية .

رابعا : الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذ الرؤية :

1: توظيف جزء من الفوائض المالية في أدوات استثمارية مناسبة بالخارج . لتحقيق دخل إضافية للدخل المنحصر من تصدير النفط الخام والغاز .

2: أهمية اصدار قانون صندوق الادخار والاستقرار الاقتصادي يضم كافة الصناديق السيادية تحت مظلة واحدة . ووفقاً لمعايير الشفافية والمعايير المالية الدولية ويمكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول التي أنشأت مثل هذه الصناديق .

3: التركيز على نشر ثقافة الشفافية والمساءلة والمحاسبة في النشاط الاقتصادي من خلال اعطاء دور فعال لمؤسسات التقييم والتصنيف وكذلك لمؤسسات المراجعة المالية .

4: تحسين النظام القضائى وتطويره . وأدخال موضوع التحكيم ضمن الاطار التشريعى في ليبيا . حتى يحظى القضاء الليبي بنفخ كافة الاطراف المتعاملة في النشاط الاقتصادي ويعكس مصداقية الدولة امام العالم الخارجى .

على الرغم من الثروة النفطية التي تتمتع بها ليبيا . إلا انها تمتلك اقتصادا اقل تنوعا في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط . وذلك بفعل الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي والعمل فقط بالتوجهات او بعني ابق بالتوجهات الهدامة للنظام السابق والأفكار التي كان ينادي بها . كلها جعلت من الاقتصاد الليبي اقتصاد موجه بخدم الاغراض التي خُدها الدولة خدمة للنظام ولإغراض سياسية بعيدة كل البعد عن المفاهيم الاقتصادية او مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . فقد فرضت قيود صارمة على التجارة الخارجية . وشاعت فيه قيود الاسعار وكثرت اشكال الدعم . وغيب القطاع الخاص بشكل تام . وادى تدخل الحكومة او النظام السابق في الاقتصاد إلى حدوث تدهور متواصل في بيئة الاعمال وانخفاض النمو الاقتصادي . وتدني مستويات المعيشة . وزيادة تعرض الاقتصاد الليبي للصددمات الخارجية . وانهار كافة مؤسسات الدولة وتفشي العديد من الظواهر السلبية والفساد بنشتى انواعه وانعدام الرعاية الصحية والاجتماعيةالخ . كل هذه العوامل والتراكمات جعلت من ابناء هذا الوطن يجسدون ملحمة تاريخية في ثورات الشعوب على انظمة الفهر والاستبداد ونيل حريتهم . ويسطرونها بأحرف من دم ويثبتون للعالم بأنهم قادرين على تخطي كل الصعاب ولا يوجد شئ اسمه المستحيل مع وجود العزيمة والإرادة والإصرار . ان التحدي الكبير امام ابناء هذا الوطن تحقيق الامن والأمان . والبدا في التخطيط لمستقبلهم ومستقبل الاجيال القادمة من خلال وضع الخطط والبرامج على كافة الاعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وان تكون لهم رؤية اقتصادية شاملة عن الاقتصاد الليبي . ولعلنا في هذا المجال نشير الى اهم الجاور والملاح الرئيسية التي يجب ان تتضمنها هذه الرؤية .

اولا : مشاكل الاقتصاد الليبي :

1: الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوع . يعتمد بصورة أساسية على تصدير سلعة أولية واحدة ناضبة وهي النفط في تمويل مختلف الأنشطة والإغراض الاقتصادية والاجتماعية .

2: يعاني الاقتصاد من ندرة المياه وهي تمثل تحدياً في تحديد امكانات تنوع النشاط الاقتصادي وفي توزيع السكان في المناطق المختلفة .

3: نقص الأيدي العاملة الوطنية بشكل عام . والماهرة منها بشكل خاص .

4: عدم انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجى .

ثانيا : الرؤية للمرحلة القادمة :

تعبر الرؤية للمرحلة القادمة عن الاهداف والطموحات التي ترغب الدولة في تحقيقها على المدى الطويل بصورة واضحة .

ففى المجال السياسي الهدف قيام دولة ديمقراطية تعبر عن تطلعات الشعب الليبي في بناء مجتمع يعتمد على جهود ابنائه في تحقيق الرخاء والرفاه .

أما فى المجال الاقتصادي فإن الهدف هو أن يتحول اقتصاد ليبيا إلى اقتصاد ديمقراطي يعتمد إضافة للخدمات على قطاعات الإنتاج . خاصة في مجالات الصيد البحري والصناعات القائمة عليها . والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات القائمة عليها . فضلاً عن تطوير بعض الصناعات غير النفطية التي تتوفر لها خامات محلية وميزة نسبية مثل صناعة مواد البناء وبعض المنتجات الغذائية وبعض الصناعات المعدنية . وينبغي أن يعتمد هذا التحول على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة . وخلق أدوات ادخارية واستثمارية جديدة وفعالة . بالإضافة الى وضع سياسة واضحة وشفافة في مجال استقطاب ومشاركة الاستثمار الاجنبي في بناء وتنويع القاعدة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق معدلات نمو ونتاجية عالية في اقتصاد غير نفطى .

وفى المجال الاقتصادى وضع إطار يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية . فإن الرؤية الاقتصادية للمرحلة القادمة تتطلب وضع استراتيجية واضحة تقوم على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعطاء الأدوات المعتمدة على آليات السوق دور وفاعلية اكبر . ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل لجان فنية وطنية متخصصة . ويمكنها الاستعانة بمكاتب وبيوت خبرة محلية وأجنبية لاعادة هيكلة النشاط الاقتصادي .

ثالثا : متطلبات تحقيق الرؤية الاقتصادية فى المرحلة القادمة :

- 1- العمل على توفير الامن والاستقرار في البلاد في اسرع وقت ممكن .
- 2- البدء في اعداد خطة اقتصادية شاملة متوسطة الاجل محددة الاهداف والمعالم . تتناغم فيها كافة السياسات الاقتصادية الكلية مع وضع اطار زمنى لتنفيذ هذه الخطة .
- 3- العمل على تحسين جودة الإنفاق العام وأهمية اقرار ميزانيات متوازنة بما يخدم مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان يكون حجم الإنفاق الراسمالي متناسبا مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بما يحد من أية ضغوط تضخمية .
- 4- إيجاد أدوات أو مؤسسات لاستثمار دخل النفط . بما يضمن تحقيق عوائد مجزية ومستمرة ويحقق اهداف الرخاء ويحافظ على حق الاجيال القادمة فى ثروة المجتمع .

الشركات المدرجة في السوق

إحصاءات السوق الليبي للأوراق المالية

سعر السهم	الشركة
10.41	مصرف الوحدة
11.90	المصرف التجاري الوطني
12.25	مصرف الجمهورية
9.60	ليبيا للتأمين
9.47	سوق الأوراق المالية
17.00	الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة
10.65	مصرف السراي
25.27	مصرف التجارة والتنمية
9.17	مصرف الصحاري
26.62	مصرف المتوسط
22.99	المتحدة للتأمين
10.25	الصحاري للتأمين

1512.97	مؤشر سوق ليبيا LYX
▼ %0.12	مقدار التغير خلال اليوم
6615	الحجم
71638.25	القيمة
13	الصفقات
5	الأوراق المتداولة

الموقف الحالي لمنظومة . . بفروع المصارف

المصرف	إجمالي عدد الفروع	عدد الفروع التي لم تطبق فيها منظومة Flexcube	عدد الفروع التي طبقت فيها المنظومة حتى فبراير 2011	فروع تعمل حالياً بمنظومة Flexcube ولم تستأنف العمل بمنظومة Flexcube	فروع لازالت تعمل بمنظومات أخرى ولم تستأنف العمل بمنظومة Flexcube
الوحدة	78	43	35	27	8
شمال إفريقيا	54	28	26	18	8
الجمهورية	158	74	84	82	2
التجاري الوطني	67	39	28	24	4
الإجمالي	357	184	173	151	22

بعض أسعار الفائدة العالمية

الحالي	قبل شهر	قبل ثلاثة أشهر	قبل ستة أشهر	قبل سنة
0.08	0.07	0.12	0.16	0.16
0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
3.25	3.25	3.25	3.25	3.25
0.20	0.25	0.25	0.24	0.24
0.26	0.46	0.51	0.47	0.47

الأسعار التقاطعية للعملة الرئيسية

إحصائية عن عدد الصكوك المعررة عبر منظومة المقاصة الالكترونية "ACP"

دولار أمريكي	يورو	ين ياباني	جنيه استرليني	فرنك سويسري
1.0728	1.2888	0.0125	1.6077	1.0728
0.8326	0.7761	0.0097	1.2473	0.8326
85.848	103.13	80.02	128.624	85.848
0.6674	0.6221	0.8017	0.0078	0.6674
0.9321	1.2011	0.9321	1.4984	0.9321

عدد الصكوك المشاركة	عدد الصكوك المقدمة من 05/6-1
ليبيا المركزي	73
الجمهورية	2109
التجاري الوطني	1062
شمال إفريقيا	425
الصحاري	1178
الوحدة	1442
الواحة	187
الأمان	318
التجارة والتنمية	599
العربي الخارجي	22
الإجمالي	7415

أسعار بعض المعادن

السعر	التغير اليومي	التغير اليومي (%)
1,575.90	-8.100	-0.51%
28.56	-0.33	-1.14%
1461.00	-21.00	-1.42%

أسعار بعض السلع الأساسية

2,319.00	-19	-0.81%	كافكاو (دولار للطن المترى)
177.15	-1.5	-0.84%	القهوة (دولار للرطل)
581.25	0.25	0.04%	الذرة (دولار للبوشر*)
78.09	-0.88	-1.11%	القطن (دولار للرطل)
597.75	0.75	0.13%	القمح (مجلس شكاغو التجارة) (دولار للبوشر)
613	3.0	0.49%	القمح (مجلس كانساس للتجارة) (دولار للبوشر)
20.16	-0.06	-0.30%	السكر (دولار للرطل)
1,389.50	-16.5	-1.17%	فول الصويا (دولار للبوشر)
285.1	5	1.79%	الخشب (دولار لكل ألف قدم)
331.25	-0.75	-0.23%	الشوفان (دولار للبوشر)
15.705	0.0	0.00%	الأرز الخشن (مجلس شكاغو للتجارة) (دولار للطن)
51.67	-0.57	-1.09%	زيت الصويا (دولار للرطل)

* البوشر = 1.284 قدم مكعب.

عدد الصكوك المستلمة من 05/6-1	عدد الفروع
909	4
2174	81
1406	27
141	23
658	23
981	41
149	4
336	21
644	27
17	1
7415	252

ليبيا ولادة اقتصاد جديد

دوى سقوط القذافي كالعاصفة على الكثيرين، فمن منا تخيل أن ذاك الكوميدي المستبد الذي حكم ليبيا بقبضة من حديد لمدة 42 عاماً سيسقط يوماً ما، إلا أن المواطن الليبي الذي عانى الكثير خلال حكمه لشدة بطشه وقمعه وجرائم الإبادة التي ارتكبها إلى جانب تبديده الأموال واستثمارها في غير محلها حتى أصبحت الحالة العيشية للمواطن أقرب منها للعوز، فالمواطن الليبي عانى من الفقر رغم الموارد النفطية الكبيرة، والوضع الاقتصادي الذي نتج جراء سقوط حكم القذافي يقف شاهداً على مدى المعاناة التي عاشها المواطن الليبي، وما أمامه من تحديات مستقبلية للهوض بالاقتصاد ورفعة المواطن.

ونتيجة مرور الربيع العربي على ليبيا وما رافقه من عقوبات فقد تقلص اقتصاد ليبيا حوالي 50% في عام 2011 إلى أن وصل إلى 37.4 مليار دولار من أصل 80.9 مليار دولار في سنة 2010. كما أن عدم تسهيل التحويل الأجنبي بظل العقوبات الدولية على نظام القذافي، قلل من امكانية الحصول على تمويل كافٍ للواردات من السلع والخدمات في الوقت الذي كان فيه الفطاع النقدي متوقفا والذي مثل أكثر من 70% من الحركة الاقتصادية و 95% من الصادرات ما أدى إلى شلل كامل للاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فقد تقلص الفائض في الميزان الجاري من 21% من الناتج القومي إلى 4.5% عنه في عام 2011، وفقدت الصناعة حوالي 50% من الإنتاج نتيجة تدمير البنية التحتية المساندة لها والعديد من المصانع.

كذلك أدى سحب الودائع المصرفية بشكل نقدي إبان الثورة إلى جفافها من خلال الفطاع المصرفي وإلى اصطفاك طوابير لتصرف الأجور الشهرية، كما أن الحد من السحب من الحسابات إلى حوالي 600 دولار بالعملة المحلية أثناء اشتعال الثورة واستمراره بعدها، أدى إلى الحد من امكانية إعادة المستوى المعيشي للمواطن ومن الإنفاق الاستهلاكي في ظل شح توافر العملة الليبية لدى المصارف.

وختاماً الجديدة إلى إعادة بناء مؤسساتها المدنية والسياسية ووضع قوانين جديدة بعدما ورثت السلطات الجديدة اقتصاداً يسوده الفوضى ويستشري فيه الفساد. بالإضافة إلى ضخ سيولة نقدية بكميات كبيرة وتقوية القطاع المصرفي لتحريك عجلة الاقتصاد، ولدى ليبيا أرضة في الخارج تقدر بنحو 170 مليار دولار رجع أغلبها إلا حوالي 50 مليار ما زالت تحت التجميد تتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار، وقد أعلنت الحكومة أخيراً أنها بصدد وضع ميزانية العام 2012 ويبلغ العجز فيها نحو سبعة مليارات دولار. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق ليبيا نمواً بنسبة 70% خلال العام الجاري مقارنة بالعام السابق، وقد ذكر محافظ مصرف ليبيا المركزي، أن السيولة المتوافرة لدى البنوك والمصرف المركزي تضاعفت بمقدار أربع مرات منذ نوفمبر 2011 مضافاً أن هناك بوادر طيبة بالنسبة لعام 2012 خصوصاً في ظل ما تتمتع به ليبيا من ثروات نفطية، وفي إشارات للتعاقي وعودة الحياة الطبيعية، فقد استعاد النفط موقعه في فترة قياسية ووصل إنتاجه إلى 1.4 مليون برميل نفط يومي من أصل 1.7 ما قبل الثورة، وخال الحكومة الليبية الانتقالية حالياً إعادة الثقة للمستثمرين الأجانب للعودة إلى ليبيا وتشغيل وتأهيل البنية الأساسية التحتية، وقد بدأت العديد من الدول والشركات في إعادة تشغيل مشاريعها التي شملت قطاعات العقار والنفط والاتصالات، إلا أن فقدان الأمن وحدوث بعض الاشتباكات المسلحة في بعض المناطق أدى إلى تردد العديد من المستثمرين من العودة إلى ليبيا وعمل استثمارات جديدة.

وتبقى ليبيا بتجربتها ومعاناتها هي ليبيا بدمائها وجذورها، وهي ليبيا المتصمكة بعروبيتها ودينها الإسلامي، وتظل الآمال معقودة على عودة الاستقرار فيها، وينسب للشيوخ عمر المختار قوله "أني أؤمن بحقي في الحرية، وحق بلادي في الحياة، وهذا الإيمان أقوى من كل سلاح" وربما أن يكون هذا الإيمان وتلك العقيدة هي التي نادت في ليبيا وجعلت منها كزهرة انت إليها بعد موجة جفافها.

نعود القيصبي

في ليبيا بالثورة الفرنسية، فلم تُثر إجابتي حفيظتهم. أما اللجنة فقد استوعبت مُرادي، فأعضاؤها يدركون أن مصطلح الإرهاب **Terrorisme Le** قد ظهر لأول مرة وصفاً للأعمال القمعية التي واكبت بدايات الثورة الفرنسية في عهد روبسبير، الذي أطاح بـرؤوس مُعارضيه، وجعل من فرنسا مُسلحاً رهيباً، ويكفي أن نشير إلى أن أحكام الإعدام التي نُفِذت - بالمُفَصَّلَة - خلال السنة الأخيرة من حكم روبسبير المشؤوم قد بلغت (136) مائة وستة وثلاثين حكماً، وفي الليلة الأخيرة من حكمه، كانت السجون الفرنسية تُضَمُّ بين جدرانها (950) تسعمائة وخمسين رهينة، ينتظرون مصيرهم على حَذِّ المُفَصَّلَة!

وكان الشعب الفرنسي يُشْهَدُ هَوَلُ روبسبير وطُغيانه، ويكنوي بـيران جبروته وقمعه واستبداده، ويستنهجن ما كان يسوقه من تبريرات لأعمال البطش التي كان يمارسها ضد مُعارضيه ومُناوئيه، وإذا كان الفرنسيون قد غفلوا - أو تغافلوا - عن مفاصد الطاغية الدكتاتور حيناً من الدهر، فسكتوا عنها، وسأموه قيادتهم، وساروا من ورائه مُغمضين العيون، على ما كانت تعرفه جوفته وزبائنه ووطنته من جن المجد والخلود والعظمة والغرور، فقد أُرْثت لهم خطة، اكتشفوا فيها مدى عمق الهاوية التي كان روبسبير يقودهم إليها، ففاقوا من سكرتهم، وعزموا على خرب أنفسهم من قيوده وأغلاله، ولم يكن الطاغية يُتَصَوَّرُ أن يفلتوا من شباكه التي أحكم حُؤُوقهم بها، وعندما قَدَحَت شرارة الثورة بينهم، ازداد الطاغية عَنُؤاً وصَلَفاً، ولكن الفرنسيين أيقنوا بأنهم قد بلغوا مرحلة الحُشْم، التي لا رجوع عنها، وأدركوا أنهم قد باتوا - مقابل الطاغية وزمَرتة - في صراع من أجل البقاء، ورغم علمهم أنه قد كَوَّل في مواجهتهم وحشاً مُفْتَرساً، لا يُتَوَصَّرُ في سبيل وهم المجد الذي صُوِّره له خياله المريض، عن التضحية بالبشر والشجر والحجر، فاستجمعوا قواهم، ووَجَّهوا صفوفهم، وسَرَعَان ما اكتشفوا أن من كان يبدو وحشاً هصوراً لم يكن سوى نمر من ورق، فلم تُنْقَضْ سحابة يوم السابع والعشرين من شهر يوليو، عام 1794 م.

حتى كان روبسبير وزبائنه بين أيدي النوار، والدماء تسيل من وَجْهه وقمعه، يُصْرَخُ بأعلى صوته طالباً الرحمة والصفْح والغفرة، ولكن ميهات لن جَبَّرَ وطغي، وسفك على مذبح عرشه الدماء، وتكَلَّ بالرجال والنساء، ميهات لئلا ذلك السَفَاح الجرم أن يُتَقَى استعطافه استجابة؛ فلم تُضْض سوى سُوَيْبَعَات، بعد القبض عليه، حتى انهال على رقبته حَذِّ المُفَصَّلَة، فاصلاً رأسه عن جسديه، وشرب روبسبير من الكأس التي جَزَعها مُعارضيه، فما أشبه الليلة بالبارحة! وكأني بالرئيس ساركوزي، ووزير خارجيته، وهما يحشدان الدعم للشعب الليبي، في عِغَار ثورته المُباركة، ويُرسِلان طيورهما الأبايل لُتُفِّعَ بنغازي - بشراً وشجراً وحجرًا - من أفيال أُرْهَته الأشرم، كآني بهما يُتَمَتَّلان صورة طاغية فرنسا المُستَبَد، في طاغيتنا الذي كان أكثر عسفاً وجوراً واستبداداً وصلفاً وجبروتاً وغروراً؛ فقرأ كتابه سطر بارز، في مَلَحَمَة السابع عشر من فبراير الليبية، التي أُسِردَ سترها، في نهاية مُشْهَدِها الأخير، بالقبْض على الطاغية الحقير، ونهايته نهاية الطاغية روبسبير.



التاريخ يعيد نفسه

من الطاغية روبسبير إلى الطاغية القذافي

بقلم د. مصطفى دياره / أستاذ جامعي

تَحَلَّت الجامعة، طالباً بكلية الحقوق (أو القانون)، في العام الجامعي 1975م - 1976م، انبَهَرْتُ بالأجواء النفاية والسياسية التي كانت تُعَمُّ بها جامعة بنغازي عموماً، وكلية الحقوق خصوصاً، وشَهِدْتُ أحر العماقة، من الطلاب والأساتذة، ولكن ما هي إلا شهور قليلة، حتى انقلب المشهد رأساً على عقب؛ حيث خطب الطاغية في مدينة سلوق، فاستكثر على الجامعة حَزَمَها واستقلالها، واستنهجن منها نشاطها وحراكها، واستشاط غضباً من أساتذتها وطلابها، بعد أن أسفرت نتائج انتخابات اتحاد الطلبة عن قَوَّزٍ ساجِحٍ للتيار الذي يُعارضه، وهزيمة نكراء لأرلامه، ولم يُوقَّر في ذلك الخطاب الناري سبابه وشتماته، وانتهى فيه إلى الحق والسحق والشنق والتصفية.... إلى آخر مصطلحات القمع التي تعرفونها عنه، وبعد أيام قليلة امتلأت ردهات الجامعة ومُدْرَجاتها بوجوه غريبة عليها، تُسْتَعِدُّ لتنفيذ أمر الطاغية، فكان ما كان في السابع من أبريل، وما تلاه من فضائح ومشائخ لم يشهد لها التاريخ الجامعي مثيلاً، وسيطرت اللجان الثورية، وكتائب الأمن على الجامعات، فساتها جَوَّ خائق، وكهَمَّت فيها الأقواء وكهَمَّت الأنفاس، وظللتنا بعدها نَتَقَرَّضُ حُقْنَ التخويف والتهديد، في جُرعات سنوية، حيث تُكْضِبُ المشائخ في ساحات الجامعات، كُلَّ عام، احتفالاً بذكرى السابع من أبريل الأسود.

تَحَرَّجْتُ من الكلية عام 1979 م، والتَحَفْتُ بالدراسات العليا في نفس العام، وبعد إكمال المرحلة التمهيديّة - الدبلوم - فُرض علينا بحث موضوعات مُحدَّدة في رسائل الماجستير، وكان حَظِّي ونصيبي موضوع الإرهاب!، انْهَيْتُ كتابة رسالتي في صيف عام 1984 م، وتحدَّد موعد مناقشتها في بداية النصف الثاني من شهر يونيو، وصادف في تلك السنة عرض رمضان المبارك، فنتَقَرَّر أن تتم المناقشة بعد الإفطار، وعلى مائدة إفطار ذلك اليوم عرض التلفزيون الليبي تسجيلاً كاملاً لإعدامات نُفِذت بحق مُناضلين، قضت المحكمة الثورية بإعدامهم، شَتَفًا حتى الموت!!، في هذا الجَوِّ الكئيب دَهَيْتُ إلى الجامعة، للمُثول أمام لجنة المناقشة والحكم على رسالتي، التي كان موضوعها الإرهاب كما أسلفت، وكان من بين أعضاء اللجنة أستاذ عراقي، سألني - في أثناء المناقشة - عفاً إذا كان ما يجري من تصفية لأعداء الثورة إرهاباً أم لا؟ ارتَعَبْتُ من السؤال، وما حَظَّرتي أن سائله قادم من العراق، لا من أمريكا ولا من السويد، جَفَّ حَلْقِي، وحار فهمي؛ أجبني بالإيجاب، فأُحِقُّ بأولئك الذين رأيت قبل ساعتين أجسادهم تندلى من حبال المشائخ، لا سيَّما أن رُبَّ الحاضرين أو لثوهم من رجال الأمن، الذين باتت الجامعة تعجُّ بهم في كل وقت وحين، أم أجبني بالنفي فأخون أمانتي العلمية، وقد أُرْسِدُ في الامتحان، تمالكت نفسي، وطلبت من الأستاذ المشرف، الذي كان يترأس اللجنة ويدير جلستها، أن أُرِّدَ على الملاحظات، وأجبني عن الأسئلة، بعد أن فُتِرَجَ اللجنة من إبدائها، فوافقني على ذلك، وكان جَبَلُ النجاة الذي انْقَدَتِي من الوقوع في الفَحِّ الذي نَصَبَهُ لي الأستاذ العراقي، سامحه الله، ظَلَلْتُ بعدها أَسْمَعُ باقي الأسئلة برُجِّ ذهني، وأرَكُّر ثلاثة أرباعه الباقية للتفكير في الإجابة عن السؤال المُعْضَلَة، وعندما أن أوان الردِّ والإجابة وَجَدْتُها!، فُلْتُ: إن التاريخ يُعيد نفسه، فما تُشْهَدُه ليبيا اليوم، من تصفية هو أشبه ما يكون بما كان يحدث في بدايات الثورة الفرنسية في عهد روبسبير، فهُمَّ رجال الأمن من هذه الإجابة أتني أَشْبَهُ ما كان يجري

مصرف

أخي المواطن:

إيداع أموالك في المصرف ظاهرة حضارية

تساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني

ولما كان ذلك التعامل يتم وفقاً للوائح التي تبيته للمستندات الرسمية لا الذي يفرضه واقع الحال والظروف الاجتماعية، عليه لا يمكن تعبئة النموذج المعد لصرف المبلغ المالي للقرير ببيانات الوالدة فقط، ولا أن يتم الإيداع في حساب ابنتها الشخصي، بل يجب تعبئة النموذج ببيانات كلا الوالدين وأن يتم إيداع المبلغ في حساب رب الأسرة كما نصت عليه المادة 8 سالفه الذكر.

-تسأل بخصوص مدى استحقاق أرملة مواطن ليبي أجنبية الجنسية للمبلغ المالي المقرر؟

الرد:- خلت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 2012 ميلادي، من أية إشارة لئلا هذا الموضوع الذي يكون فيه الزوج المتوفى ليبياً وأرملته أجنبية، عليه نرى بعدم امكانية استحقاقها للمبلغ المالي المقرر.

وتثبت هذه البيانات بموجب شهادة تصدر عن مصلحة الأحوال المدنية، وعليه لم تشترط اللائحة المشار إليها ضرورة تقديم رب الأسرة لكتيب العائلة، حتى يصرّف للأسرة المبلغ المالي المقرر، حيث تطلب أن يراعى بيان الوضع العائلي للأسرة كما هو في نهاية يوم الجمعة الموافق 17 فبراير 2012 ميلادي.

-تسأل بخصوص امكانية تعبئة النموذج المعد لصرف للوحة المالية ببيانات الزوجة التي هجرها زوجها لفترة من الزمن وصرّف المبلغ المحصن لها من خلال إيداعه في الحساب الشخصي لابنتها؟

الرد:- نصت المادة 8 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 2012 ميلادي بشأن صرف مبلغ مالي للأسرة الليبية على الآتي:-
"يودع في حساب رب الأسرة المبلغ المحصن لها بما في ذلك أفراد أسرته المدرجون معه بنفس الشهادة".

تأكيداً لمبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي في تعاملاته اليومية، وفي إطار التواصل المباشر بين المصرف والمواطنين ما يرسخ ثقة المواطن في هذا المرفق المالي المهم، يخصص المكتب الإعلامي بمصرف ليبيا المركزي زاوية في الموقع الرسمي للمصرف للرد على التساؤلات والاستفسارات ذات الصلة بطبيعة عمل المصرف واختصاصاته الواردة إلى البريد الإلكتروني لمكتب الإعلام بالمصرف، وستوضح الإجابات والردود عبر هذه الزاوية المخصصة لهذا المجال..

تسأل - بخصوص امكانية استلام اللوحة المالية بدون كتيب عائلة وبشهادة الوضع العائلي فقط؟

الرد:- بالرجوع للائحة التنفيذية للقانون رقم (10) لسنة 2012 ميلادي بشأن صرف مبلغ مالي للأسرة الليبية، نصت المادة (2) من

اللائحة المشار إليها على أنه تعتمد بيانات السجل المدني لتحديد الأسرة الليبية، وتعيين رب الأسرة وأفرادها.